ICPD30 BRIEF

# استكشاف أبرز الاتجاهات:
# برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام

## مستقبل رقمي آمن

ICPD 30
International Conference on Population and Development

UNFPA

# في عالم رقمي سريع التطور، تظل مبادئ برنامج العمل والتزاماته شاملة وصحيحة

في منتصف عام 2024، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان خمس مقالات فكرية تحليلية بمناسبة الذكرى الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي الذي عقد في عام 1994. تحت عنوان *استكشاف أبرز الاتجاهات: في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام*، *تأتي المقالات الفكرية الخمس بعنوان:*

- التغيرات الديمُغرافية والاستدامة
- مستقبل الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية
- مستقبل بيانات السكان
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية
- **مستقبل رقمي آمن**

**يسلط التقرير الضوء على أهم النتائج والإجراءات الموصى بها للاستفادة من الرقمنة في تمكين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من مواجهة التحديات المستقبلية**

تستكشف هذه المقالات الفكرية التحليلية سبل الحفاظ على التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديثها وتسريع وتيرتها في عالم يشهد تحولات جذرية. وتستهدف هذه المقالات صانعو السياسات في مجال التنمية، وترصد التقدم المحرز فيه وتسلط الضوء على السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وهي تمثل نقاط انطلاق للنقاش حول مستقبل السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الجنسية.

يسلط هذا التقرير الموجز الضوء على أهم النتائج والإجراءات الموصى بها لجعل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قادراً على مواجهة التطورات المستقبلية للتكنولوجيات الرقمية الناشئة بسرعة، والتي تساهم في التقدم وتعوقه في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا كانت سمة مميزة للابتكار البشري لعقود، إلا إن العالم الرقمي حول بسرعة طريقة تصميم التكنولوجيات ونشرها لصالح الأفراد والمجتمع.

لا ينكر أحد دور الرقمنة في تمكين النمو الاقتصادي والتنمية في الثلاثين عاماً الأخيرة. ومع ذلك، فإن تصميم ونشر التكنولوجيات الرقمية المدفوعة بنماذج الأعمال التي تسعى لتحقيق الربح قد يفاقم أوجه التفاوت القائمة، مع وجود مخاطر فريدة للنساء والفتيات في جميع أوجه تنوعهن. ومع ازدياد اتجاه العالم نحو الرقمنة والانتشار السريع للابتكار التكنولوجي، لا يمكن التقليل من أهمية حماية برنامج العمل والمضي قدماً في تحقيقه. ويجب اتخاذ تدابير وقائية واستحداث نماذج أعمال جديدة ووضع لوائح تنظيمية فعالة عابرة للحدود القضائية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها لتمكين برنامج العمل من مواجهة التحديات المستقبلية، بما في ذلك اتباع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جميع مراحل تصميم التكنولوجيات ونشرها.

## مقدّمة

لقد تغير العالم تغيراً جذرياً منذ اعتماد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لبرنامج العمل عام 1994. فعندما التزمت 179 حكومة بوضع حقوق الشعوب وكرامتها في صميم أهداف التنمية المستدامة، كان متاحاً لـ0.4 في المئة فقط من شعوب العالم استخدام الإنترنت. لكن أصبح ما يقرب من 70 في المئة

من الشعوب اليوم متصلة بالإنترنت بطريقة ما وقادرة على الوصول إلى المعرفة والموارد بطريقة لم يتخيلها أحد من قبل. وحولت التكنولوجيات حياة الكثير من البشر حول العالم، وازداد وصولهم إلى الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية بعدة وسائل منها تعزيز الخدمات التشخيصية والطبية، وتمكين آليات الاستجابة السريعة لدعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساعدة في التنبؤ بالتغيرات الديمُغرافية، وضمان وصول المعلومات والخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر تهميشاً، بما فيهم الشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. لكن لا يزال هذا الوصول غير متكافئ وتتخلله فجوات رقمية تمتد عبر الأمم وبين مجموعات السكان، مما يرسخ أوجه التفاوت القائمة. كما قد تؤدي التكنولوجيات الرقمية غير المصممة لدعم الوصول والاستخدام السالم والمأمون والخاص - سهواً أو عمداً - إلى إتاحة المجال لارتكاب أضرار تلحق بكل من الأشخاص والمجتمع على نطاق أوسع.

لتسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية من أجل تمكين المبادئ والالتزامات العالمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من مواجهة التحديات المستقبلية، أصبح الالتزام والعمل العالمي أكثر إلحاحاً من ذي قبل لمواكبة الانتشار السريع للتكنولوجيات في جميع أنحاء العالم.

## أهم الرؤى

**من شأن التكنولوجيا المأمونة والأخلاقية المنشورة بإنصاف تعزيز كرامة الشعوب وحقوقها وحمايتها**

سرّعت التكنولوجيات الرقمية من وتيرة العولمة، وحولت أسواق العمل والتعليم، وأحدثت تحولات في أنماط العيش والإدارة الصحية والتفاعلات الاجتماعية والمشاركة المدنية[1]. وأتاحت مزيداً من الفرص للشعوب بكل تنوعاتها لتعبر عن نفسها في الفضاء الإلكتروني وتشارك المعرفة وتجمعها وتحصل على الفرص التعليمية والاقتصادية وتشارك في المناقشات الديمُقراطية وتنشئ مجتمعات وتعزز الحركات والمقاومة وتمارس حقوقها وتشارك رأيها واهتماماتها[2]. ويزيد الوصول الرقمي للمعلومات والخدمات والبضائع من القدرات والمهارات ويعزز التمكين والقدرة على التصرف. ومن شأن التكنولوجيا المأمونة والأخلاقية المنشورة بإنصاف تعزيز كرامة الشعوب وحقوقها وحمايتها - وهي مبادئ في صميم أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل.

يتطلب تسخير قدرة التكنولوجيا الرقمية للجميع فهماً لآثار تصميمها وانتشارها ونموذج الأعمال الأساسي الخاص بها. وبوسع الاستثمارات المتسارعة في التكنولوجيات الرقمية المبتكرة في جميع أنحاء العالم قيادة التغيير بوتيرة غير مسبوقة، بما في ذلك المعايير والافتراضات الأساسية التي تعززها أدوات التكنولوجيا. وللعمل على عكس البنية التحتية التكنولوجية المتحيزة في جوهرها والتي يعتمد عليها العالم اليوم، يجب عند المضي قدماً في التكنولوجيات الرقمية التأكد من أنها تمثل تنوع الشعوب في كل أنحاء العالم وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

تخدم التكنولوجيا في المقام الأول من صمموها، ويعكس ذلك تحيز مطوريها وافتراضاتهم فهم ينتمون في كثير من الأحيان إلى مجموعات سكانية مهيمنة. وبالمثل يخدم انتشار التكنولوجيا من صُممت لأجلهم ومن يمكنهم توليد أعظم ربح. وينتج عن ذلك تحيز في تصميم التكنولوجيا ونشرها، نظراً لخدمتها مجموعة متجانسة معظمها من الرجال، تقيم في البلدان ذات الدخل المرتفع.

تعمل التكنولوجيا التي تخدم حصرياً الأولويات الرقمية للمجموعات المهيمنة على إعادة إنتاج التحيزات وأوجه التفاوت وتفاقمها. ومع دور رقمنة البنية التحتية العامة في إتاحة الخدمات على نطاق واسع، قد تعمل التحيزات الأصيلة على تعميق أوجه التفاوت عن طريق استبعاد الفئات الأكثر تهميشاً لأسباب

**تسهل التكنولوجيات الرقمية إنتاج أنواع جديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسهل الأدوات والطرائق الجديدة لممارسته على نطاق واسع**

تتراوح بين الأمية وعدم حصولهم على الأجهزة والاتصال. وقد يحرمون من الخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الخدمات الأساسية وبطاقات الهوية والخدمات الصحية والمعلومات. ويؤدي الاعتماد على البنية التحتية التي تمثل مجموعات الشعوب المهيمنة التي تصمم التكنولوجيات وتصل إليها إلى تعميق أوجه التفاوت، لأن التكنولوجيا تعيد إنتاج القوالب النمطية وأوجه التفاوت المتأصلة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، يتضح تكرار أوجه التفاوت القائمة بالفعل في الذكاء الاصطناعي والنماذج اللغوية الكبيرة المنشورة فيه.

بالإضافة إلى ذلك، تسهل التكنولوجيات الرقمية ظهور صور جديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسهل الأدوات والطرائق الجديدة لممارسته على نطاق واسع. العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا هو مصطلح صاغته منظمة الأمم المتحدة للسكان عام 2021 (*تقرير بعنوان: Making All Spaces Safe: Technology-facilitated Gender-based Violence*)، ويعرف بأنه "عمل عنف يرتكبه فرد أو أكثر، ويرتكبونه أو يساعدون في ارتكابه وتفاقمه وتضخيمه جزئياً أو كلياً باستخدام [التكنولوجيات بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية]، ضد الشخص على أساس جنسه". ومع تعدد صور العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا بين السيطرة القسرية على النساء بواسطة أجهزة المراقبة والتعقب الرقمية وإنشاء صور من خلال تقنية "التزييف العميق" (deep fake) والانتهاك الجنسي عبر الإنترنت والتحرش والمعلومات المضللة المنسقة عبر الإنترنت، فلا يمكن الاستهانة بتأثير هذا العنف. وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على التجربة القاسية والمتباينة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا والتي أجرتها سياسيات وصحفيات ومدافعات عن حقوق الإنسان ونساء تعرضن لصور متعددة من التمييز. وبالرغم من استهداف هذه الصور من العنف لنساء بعينهن وتأثيرها عليهن، يمكن أن يتسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا أيضاً في ممارسة النساء للرقابة الذاتية وانعزالهن عن الحياة العامة، مما يؤثر في العمليات الديمُقراطية والمساواة بين الجنسين بشكل عام.

ولتمكين برنامج العمل من مواجهة التحديات المستقبلية وتسريع تحقيقه باستخدام التكنولوجيات الرقمية، يجب دمج الاعتبارات المتعلقة بالإنصاف في التصميم والتنفيذ المدعوم بأنظمة المساءلة في نماذج أعمال صناعة التكنولوجيا. وغالباً ما تُبتَكَر التكنولوجيا وتنشر، سواءٌ المستخدمة لأغراض خبيثة أو حميدة، دون مراعاة لمدى تأثيرها على زيادة الظلم وإلحاق الضرر بالأفراد والأنظمة. ولضمان عمل التكنولوجيات الرقمية بما يتماشى مع حقوق الإنسان، يجب اتخاذ السلامة والأمن والخصوصية ركائز للعمليات التكنولوجية أثناء التصميم. ويجب وضع لوائح فعالة وأنظمة مساءلة لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمستخدمين وتعويضهم عند إنكار هذه الحقوق أو انتهاكها.

**يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وخطر زواج الأطفال**

ويساهم انتشار التكنولوجيا مع التفاوت الكبير في الوصول إليها والاستفادة منها في الوقت الحالي في تعميق عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية والجنسانية والجغرافية والمعتمدة على السن. ومع تزايد عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أصبح معدل زيادة استخدامهن للإنترنت أبطأ، ويظل استخدام النساء للإنترنت أقل من الرجال بنسبة 19 في المئة. ومن بين 900 مليون امرأة ليس لديهن اتصال بالإنترنت حتى الآن، يعيش ثلثهن تقريباً في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي الفجوة الأكبر اتساعاً بين الجنسين.

على نحو مماثل، على الرغم من ندرة البيانات، فإن استخدام كبار السن للتكنولوجيا والاستفادة منها أقل من نظرائهم الأصغر سناً. وتتفاقم هذه الفجوة بالنسبة لكبار السن ذوي الإعاقة، وكبار السن المتنوعين جنسياً أو جنسانياً، وكبار السن في جنوب الكرة الأرضية. وبالرغم من دور رقمنة المجتمع ونشر التقنيات الرقمية على نطاق واسع في إتاحة إمكانية تعزيز التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة، إلا أنه قد يكون لهما أيضاً تأثير سلبي على قدرة كبار السن على إدارة شؤونهم، ويعرضهم لخطر الاستغلال، ويقوض استقلالهم الذاتي وكرامتهم وتقرير مصيرهم.

تعمل القضايا المتعلقة بيسر التكلفة والتوافر والسلامة والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة على فرض عدم المساواة في الوصول. ولن تتوقف رقمنة المجتمعات ونشر التكنولوجيا على نطاق واسع عن دفع وتعميق أوجه التفاوت ما لم تُفكك هذه الحواجز بطريقة منهجية.

لتمكين برنامج العمل من مواجهة التحديات المستقبلية، يجب تنظيم نماذج أعمال تميز شركات التكنولوجيا الخاصة عن الأفراد والمجتمعات، خاصة الأكثر تهميشاً. وعلى الرغم من انفجار حجم البيانات المتولدة بواسطة التكنولوجيات الرقمية، تخزن الشركات والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى هذه البيانات وتديرها وتتداولها عادة لأغراضها الخاصة. ولا يوافق الأفراد على استخراج بياناتهم الشخصية واستخدامها، ولا يدركون طرق استخدام هذه البيانات أو بيعها أو تخزينها. ويجري تداول البيانات الشخصية في الواقع بتكلفة ضئيلة للغاية وبقدر قليل جداً من الشفافية. وقد يستخدمها مقترفو الأعمال الكيدية كالجماعات

**الشكل 1**

**التكنولوجيا الرقمية مصممة بدون سلامة أو أمن أو خصوصية**

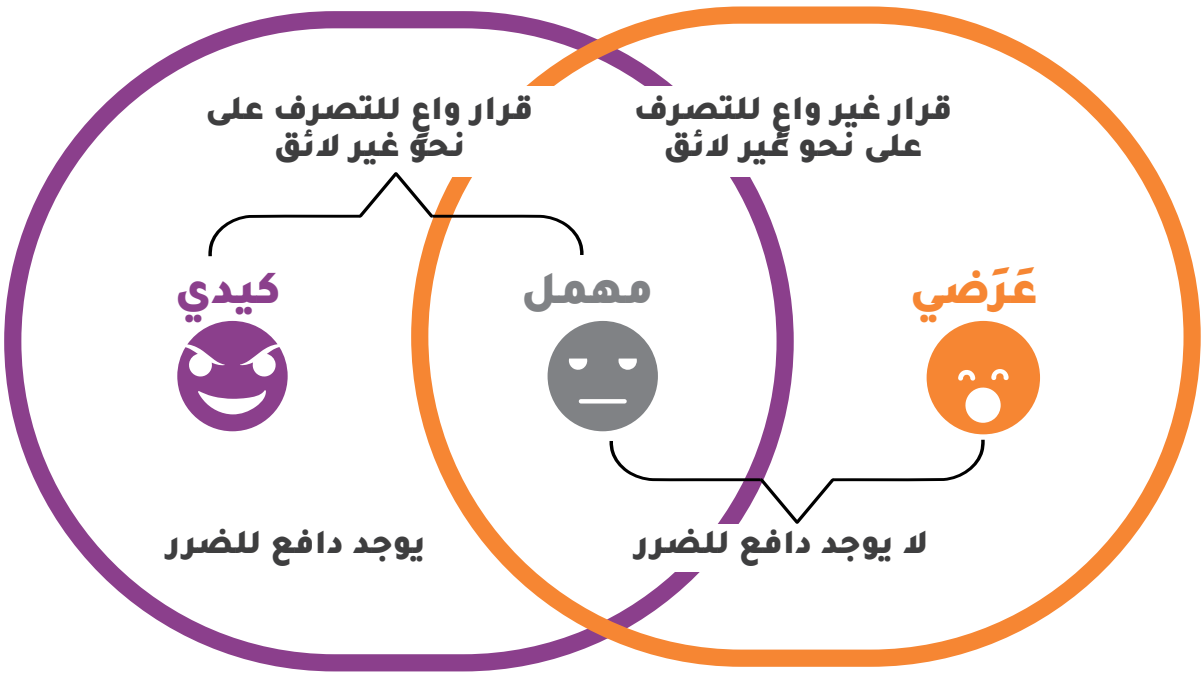


*المصدر: مقتبس من صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2023. إرشادات حول الاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة: ملخص التنفيذ. نيويورك.*

**بات الاتّجار في البيانات الشخصية سلوكاً استغلالياً وانتهازياً، وكثيراً ما يحدث بغير رضا المستخدم.**

المتطرفة التي تجري حملات تضليل إعلامي لتقويض حقوق مجموعات معينة من البشر. وبغض النظر عن نيات مستخدمي التكنولوجيا الرقمية ودوافعهم، فإن الأضرار التي ستلحق بهم من جراء استخدامها ستكون متساوية ما لم توضع السلامة والأمن والخصوصية في قائمة الأولويات عند تصميمها (انظر الشكل 1). ومن الضروري مواصلة الرقابة على المعلومات الشخصية والحميمية لمنع الاستغلال والأذى وتعميق أوجه التفاوت.

جمع البيانات الشخصية وبيعها لغرض الإعلانات يعد أحد أكثر نماذج الأعمال المربحة على الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى ظهور صناعة غامضة ومعقدة أصبح فيها الاتّجار في البيانات الشخصية سلوكاً استغلالياً وانتهازياً، وكثيراً ما يحدث بغير رضا المستخدم. وقد تنتج عنه أضرار جسيمة ما لم تحكمه لوائح فعالة وتوضع له نماذج بديلة. فعلى سبيل المثال، تحفز منصات التواصل الاجتماعي المستخدمين على التفاعل للإعلان عن المنتجات وتحسينها بطريقة قد تنشر محتوى ضاراً ومشيناً، وغالباً ما يكون مهيناً للمرأة. وأصبح هذا مصدر قلق أكبر مع ظهور الذكاء الاصطناعي، لأنه قد يفاقم المعايير الضارة.[3]

أظهر تحليل حديث إلى أي مدى تُستخدم المعالم المرحلية لإنجاب النساء للاستهداف الموجه بدقة في الإعلانات، مما يغذي "أعمال الإعلانات الرقمية المربحة، مع إنفاذ قوالب نمطية خاطئة مرتبطة بالإنجاب". وهذه القوالب النمطية لا تضر بحقوق المرأة ورفاهها فحسب، بل إن النظام الإيكولوجي للإعلان عبر الإنترنت يحرم النساء من السيادة الكاملة على بياناتهن الصحية ويجعلهن عرضة للضرر الدائم.[4]

## الإجراءات الموصى بها

يجب عدم التقليل من ضرورة العمل العاجل. فالمساواة بين الجنسين والتقدم في تحقيق برنامج العمل يتعرضان لتهديد صامت ومتزايد. ولضمان استفادة العالم أجمع من التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، يجب على الحكومات وشركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمدافعات عن صحة المرأة العمل في انسجام لتقوية: فهم نماذج أعمال التكنولوجيا، وتصميمها وأنظمة نشرها من أجل فهم الشمول الرقمي وتعزيزه، ويشمل ذلك التصميم والنشر العادل والأخلاقي للتكنولوجيا؛ ووضع لوائح وبرامج لحماية الحقوق والسلامة؛ وبذل جهود لمعالجة نماذج الأعمال الضارة في مجال التكنولوجيا. وتشمل التوصيات المحددة:

**الشمول الرقمي:** قال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للتكنولوجيا: "تحتاج الفئات التي تعاني من نقص الخدمات إلى تكافؤ فرص الحصول على التكنولوجيا الرقمية". ويجب إتاحة الفرصة لجميع المستخدمين للوصول إلى تكنولوجيا آمنة وأخلاقية وتجهيزهم لتصفحها بأمان. ويجب تعزيز الاستثمارات لتمكين الاتصال العادل والمجدي بعدة وسائل تشمل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتعزيز تغيير المعايير الاجتماعية والجنسية.

**السلامة من خلال التصميم:** يجب أن تُدمَج السلامة والأمن والخصوصية عند بدء تصميم التكنولوجيا من خلال: إنشاء هيئات أقوى لوضع المعايير في المجال التكنولوجي لضمان الامتثال للسلامة من خلال التصميم؛ وضمان تطوير التكنولوجيا والمشاركة في تصميمها مع أصحاب المصلحة المتنوعين؛ وتحسين آليات موافقة البيانات الشخصية؛ ودعم النساء وتثبيتهن في جميع قطاعات التكنولوجيا؛ والاستثمار في الهيئات التنظيمية المستقلة.

**نماذج أعمال التكنولوجيا:** تتحمل المؤسسات التجارية مسؤولية اعتماد سياسات وممارسات تحمي بيانات المستخدمين وخصوصيتهم، بهدف تعزيز الشمول الرقمي وحماية سلامة المستخدم وتعزيزها. ويمكن للحكومات دعم هذه الإجراءات من خلال نماذج الشراكة التعاونية بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومة، وتعزيز التكنولوجيات والعمليات البديلة للتصميم والنشر؛ وزيادة شفافية اقتصادات البيانات ومتطلبات الإبلاغ لشركات التكنولوجيا؛ وضمان استناد إصلاحات الحوكمة في مجال التكنولوجيا إلى الحقوق.

**اللوائح التنظيمية:** يمكن للقوانين والسياسات القائمة على حقوق الإنسان ضمان الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها بأمان وشمولية دون التعرض لخطر التمييز أو الضرر مع حماية حقوق المستخدمين. وثمة حاجة إلى وضع مجموعة واسعة من اللوائح التنظيمية، ما يشمل إنفاذ السلامة والأمن والخصوصية للسكان، وحماية حقوق المستخدمين في بياناتهم الشخصية، وتحسين المساءلة في الإعلان الرقمي، والمنع الاستباقي للأضرار والتخفيف من حدتها ومواجهتها، والجهات التنظيمية الوطنية المستقلة، وتقديم الحوافز وفرض العقوبات للتأكد من امتثال القطاع الخاص.

**الوقاية:** يجب بذل جهود للاستجابة، ولكن تحقيق تغييرات نظامية واسعة النطاق يتطلب معالجة الأسباب الكامنة وراء التهميش والتمييز والعنف. وهذا يتطلب: الاستثمار في تحويل المعايير الاجتماعية والجنسية الضارة، ودعم النساء وتثبيتهن في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بهدف تنويع المجال التكنولوجي، والاستثمار في الأدوات الوقائية لمنع حملات التضليل، وإنشاء الشراكات وشبكات أصحاب المصلحة المتنوعين، وتعزيز البحث، والاستثمار في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والتعليم لصانعي السياسات وكذلك الفئات السكانية المهمشة والشباب.

## الخاتمة

يبين التقرير -بإبرازه لأهم النتائج والإجراءات الموصى بها لمستقبل رقمي آمن- أن الاستثمار في تكنولوجيا آمنة ومأمونة مبنية على مبادئ خصوصية البيانات وموافقة المستخدمين ووضع لوائح قائمة على الحقوق أمر بالغ الأهمية لتحقيق شمول رقمي مجدٍ للنساء والفئات السكانية المهمشة. ولن تتمكن التكنولوجيا الرقمية من تسريع وتيرة تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلا بوجود حماية أكبر للمستخدمين.

**لن تتمكن التكنولوجيا الرقمية من تسريع وتيرة تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلا بوجود حماية أكبر للمستخدمين**

الحواشي

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2018. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2018: تقرير Harnessing Frontier Technologies for Sustainable Development (تسخير التقنيات الرائدة لتحقيق التنمية المستدامة).
2- سوزي دان، ترايسي فيلانكورت، هيذر بريتين، 2023. دعم الفضاءات الرقمية الأكثر أماناً واترلو، كندا: مركز الابتكار في مجال الحوكمة الدولية سامية ملحم، كلوديا موريل، نيدهي تاندون، 2009. *كتاب Information and Communication Technologies for Women's Socioeconomic Empowerment*. *واشنطن* العاصمة: البنك الدولي.
3- لورا بايتس، 2020. *كتاب Men Who Hate Women: The Extremism Nobody Is Talking About*. لندن دار سايمون أند شوستر للنشر
4- لوسي بيردون، 2023. بحث بعنوان Unfinished Business: Incorporating a Gender Perspective into Digital Advertising Reform in the UK and EU. مؤسسة موزيلا.

# شكر وتقدير

**مُعدّ المستند:** ألكسندرا روبنسون (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، بريدجيت هاريس (جامعة موناش)

**المشاركون:** مروة أزلمات (منظمة RNW Media)، كريستوفر ويلسون (منظمة My Data Global)

**المراجعون:** تشيناي تشير (مؤسسة موزيلا)، سوزي دان (جامعة دالهوزي)، نيما آير (منظمة Pollicy)، جان مولمان (Numun Fund) أفروز جونسون، جيردا بايندر (منظمة اليونيسيف)، المجموعة المرجعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الثلاثين التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحدة الابتكار لصندوق الأمم المتحدة للسكان

## التنسيق والتحرير والتصميم والإنتاج

**المحررون الرئيسيون والتنسيق الفني العام:** بريسيلا إيديل (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، راشيل سنو (استشارية)

**الإشراف الاستراتيجي:** جوليا بونتينج، جوليتا أونابانجو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

**طاقم التحرير:** جريتشن لوشسينجر (منظمة Words for the World)

**التواصل والمناصرة والإنترنت:** آنا ماريا كوريا، جاكلين دالدين، إتيان ليو، أنجيليك ريد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

**التصميم:** أوباسانا يونغ (شركة GlowDesign)

**العمليات والدعم الإداري:** سارة أبرانيوس، أشبي أنجلين، إلسا دوفاي، عباس عمر، رايولا أوسانيا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

**حقوق التأليف والنشر** © جميع الحقوق محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2024.
يُسمح بالنسخ والنشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

**كيفية الاستشهاد بهذا التقرير:** صندوق الأمم المتحدة للسكان (2024).
**استكشاف أبرز الاتجاهات:** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام **ICPD30 BRIEF** مستقبل رقمي آمن

أبريل 2024

**إخلاء مسؤولية:** إن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو مواقف أي كيانات يمثلونها.

**حقوق صورة الغلاف محفوظة** لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان
605 Third Avenue
New York, NY 10158
هاتف رقم: 5000-297-212 1+
www.unfpa.org
@UNFPA

ICPD 30
International Conference on Population and Development

UNFPA